

المقدمة :

تكوّن البلدان النامية جنوب المجال العالمي وتمثل الأطراف بالنسبة إلى مركزه المتمثل في البلدان المتقدمة. لئن اشتركت بلدان الجنوب في العديد من السمات الاقتصادية والبشرية، فإنها ازدادت تمايزاً نتيجة ما أحرزه بعضها من نمو اقتصادي ومن مستويات تنمية بشرية. فما هي السمات المشتركة لبلدان الجنوب؟ وما هي مظاهر عدم التجانس؟

I – السمات المشتركة لبلدان الجنوب :

تتشترك بلدان الجنوب في جملة من الخصائص البشرية والاقتصادية التي تميزها عن البلدان المتقدمة .

1- السمات البشرية:

- ضعف القدرة على تأمين الحاجات الأساسية للسكان:

بدأت أغلب البلدان النامية عاجزة على تأمين الحاجيات الغذائية لسكانها، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية 17% ، ويعاني أكثر من 800 مليون نسمة من الجوع وسوء التغذية، ولا يحصل أكثر من مليار نسمة على الماء الصالح للشرب.

ويترتب عن ذلك ارتفاع نسبة الوفيات عامة ونسبة وفيات الرضع خاصة، والتي تتراوح نسبتها بقرارات العالم النامي بين خمسة وعشرة أضعاف ما هي عليه بالبلدان المتقدمة، ويفضي إلى قصر أمل الحياة عند الولادة الذي بلغ معدّله 66 سنة في العالم النامي مقابل 80 سنة بالعالم المتقدم سنة 2009.

ولئن ارتفعت نسبة التمدرس بأغلب البلدان النامية، فإن نسبة الأمية لاتزال أرفع مما عليه بالبلدان المتقدمة، وهو ما يعيق نشر الثقافة الصحية بين السكان وانخراطهم في مجتمع الإعلام والمعرفة، ويعرقل جهود المؤسسات الاقتصادية للتجديد وادماج أساليب الإنتاج التي تزيد في قدرتها التنافسية.

← أغلب بلدان الجنوب عاجزة على تأمين حاجيات السكان الأساسية.

- محدودية الدخل وانتشار الفقر:

تستأثر بلدان الشمال بثلاثي الناتج الداخلي الخام العالمي، بينما لا تتمتع بلدان الجنوب، والتي يقطنها حوالي 4/5 سكان العالم، سوى 1/3 هذه الثروة، لذلك تتفشى ظاهرة الفقر لدى شرائح واسعة من السكان، بل أن 1.2 مليار نسمة أي ما يقارب 1/5 سكان العالم يعيشون وضعية الفقر المدقع بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم سنة 2005.

← ضعف مؤشر التنمية البشرية I.D.H ومدى تواضع مستوى التنمية البشرية .

- مؤشر تنمية بشرية ضعيف اجمالاً :

يؤكد مؤشر التنمية البشرية الذي يتراوح بين 0 و1، والذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتصنيف أقطار العالم حسب مستوى تقدمها، الموقع الطرفي لبلدان الجنوب، فباستثناء الأقطار الصناعية الجديدة والأقطار النفطية التي تتميز بمؤشر يضاهاى البلدان المتقدمة، فإن هذا المؤشر ما يزال متوسطاً في أغلب البلدان النامية، إذ يبلغ مثلاً في تونس 0.712 وفي سوريا 0.648، وينحدر إلى مستويات ضعيفة وضعيفة جداً في بلدان آسيا الجنوبية وشبه القارة الهندية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء مثل بلدان الساحل الإفريقي.

← عبّر ضعف هذا المؤشر بأغلب بلدان الجنوب على انخفاض المؤشرات الثلاثة المكونة له وهي الدخل الفردي ونسبة الأمية وأمل الحياة عند الولادة. كما يقترن ضعف مستويات التنمية البشرية بأغلب هذه البلدان بضعف مستويات التنمية الاقتصادية.

2- السمات الاقتصادية :

- ضعف القدرات الإنتاجية :

لا تتجاوز حصة الجنوب من الناتج الداخلي الخام العالمي 41 % ويعبر ذلك عن ضعف قدراته الإنتاجية مقارنة بالعالم المتقدم في القطاعات الثلاثة. وقد ظلت مكانة الفلاحة هامة في اقتصادات أغلب البلدان من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام أو التشغيل (2/3) الناتج الداخلي الخام بالبلدان الأقل تقدماً، وهي فلاحة تقليدية ذات مردود ضعيف. أما الانتاج الصناعي فقد ارتبط بنشاط الشركات عبر القطرية، وشمل المنتجات ذات القيمة المضافة المتوسطة والضعيفة، وبقيت مساهمتها في القيمة المضافة الصناعية محدودة لا تتجاوز 37% من القيمة المضافة الصناعية في العالم. في المقابل ظل القطاع الخدمي غير مؤثر في القطاعين الأول والثاني ونما بمعزل عنهما، ورغم استيعابه نسبة هامة من النشيطين، فماتزال تغلب عليه الأنشطة غير المهيكلة.

← لم تفرز هذه القدرات الإنتاجية الضعيفة سوى مكانة متواضعة على المستوى المبالاة العالمية.

- ضعف المساهمة في المبادلات العالمية :

تبرز من خلال محدودية مساهمة بلدان الجنوب في الأدفاق العالمية للسلع (39%) والأدفاق العالمية للخدمات (26 % سنة 2009). وتهيمن على صادراتها مواد ذات قيمة مضافة ضعيفة أو متوسطة مثل المواد الأولية المنجمية والطاقية والفلاحية، أما وارداتها فتشمل المواد الغذائية أساساً، ويعكس ذلك تردي طرفي التبادل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وتفاقم عجز الموازين التجارية لهذه الأخيرة. وهو ما يبرهن على محدودية اندماج دول الجنوب في النظام التجاري العالمي وتحكم البلدان المتقدمة في مبادلاتها.

← تتعمق المعضلة الاقتصادية لبلدان الجنوب بضعف قدرتها على التحكم في التكنولوجيا التي أضحت من عوامل القوة والنفوذ.

- محدودية القدرة على التحكم في التكنولوجيا : تتجلى مظاهر محدودية قدرة بلدان الجنوب على التحكم في التكنولوجيا في :

- ضعف النفقات المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذ لا تتجاوز 25% من المجموع العالمي.
- عجز بلدان الجنوب الدائم على تدارك تأخرها التكنولوجي في منتجات التكنولوجيا العالية لاسيما في تكنولوجيات الاتصال والاعلام الحديثة التي أضحت إحدى دعائم القوة الانتاجية واقتصاد الاعلام.
- ضعف عدد براءات الاختراع مما يجعلها تورّد رخص وبراءات الاختراع من العالم المتقدم، فتتعمق بذلك تبعيتها التكنولوجية، خصوصاً مع تزايد هجرة كفاءاتها العلمية الى العالم المتقدم.

- محدودية النفوذ العالمي:

أفضت محدودية الطاقة الانتاجية إلى تبوء دول الجنوب لمكانة عالمية هامشية في النظام الاقتصادي العالمي، وتؤكد هذه المكانة الهامشية من خلال محدودية مساهمة أغلب دوله في الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث لا تتجاوز 15% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، بسبب غياب الشركات عبر القطرية ذات النفوذ العالمي، ورغم من بروز بعض الشركات عبر القطرية لبعض بلدان الجنوب، لاتزال بلدان الشمال موطن العدد الأكبر والأقوى من الشركات عبر القطرية الخمسائة الأولى في العالم، وتملك شركاتها عبر القطرية الخمسة والعشرين الأولى أصولاً مالية وتحقق حجم مبيعات يساوي خمسة أضعاف ما تملكه وتحققه نظيراتها المنتمية الى البلدان النامية.

← تشترك بلدان الجنوب في العديد من السمات البشرية والاقتصادية المشتركة التي تميزها عن البلدان المتقدمة، لكن تخفي هذه السمات تباينات عميقة ما انفكت تتعمق.

II - عدم تجانس بلدان الجنوب :

يزداد عدم تجانس مجموعة بلدان الجنوب من حيث مستويات الثروة والتقدم، وأيضاً من حيث التخصص والإسهام في حركة العولمة، وتصنّف تبعاً لتفاوت نتائج سياساتها التنموية وتباين قدرتها على مجارة حركة العولمة إلى الأصناف التالية:

1. البلدان الصناعية الجديدة:

- تتكوّن من التينينات الآسيوية (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ) ومن النمرور الآسيوية (ماليزيا وتايلاندا واندونيسيا والفلبين) ومن البرازيل والمكسيك. وقد تمكنت من إرساء أسس قاعدة صناعية متنوعة (تصدير منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية)، وحققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً ومتواصلاً في ظل نموذج التصنيع الحائث على التصدير. وضمن لها هذا النمو الاقتصادي تحسناً واضحاً في مستويات التنمية البشرية.

وباستثناء كوريا الجنوبية التي تعد الأقرب الى البلدان المتقدمة، ظلت هذه الاقطار بلدانا نامية بسبب التبعية الاقتصادية وعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتبرز ضمن هذه المجموعة البرازيل كقوة اقليمية بأمريكا اللاتينية تسعى إلى تدعيم نفوذها العالمي.

2- البلدان النفطية:

تشمل أغلب بلدان الخليج وبعض البلدان الإفريقية (مثل الجزائر وليبيا ونيجيريا...) وبعض بلدان أمريكا اللاتينية (مثل فينزولا...) وينضوي أغلبها ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط، وقد وفّرت 46% من إنتاج النفط بالعالم سنة 2005، وحققت بذلك عائدات مالية ضخمة تسعى إلى توظيفها لتحقيق التنمية. وتمكّنت هذه الاقطار من بلوغ مستوى تنمية بشرية عال نسبيا، ووفّرت لسكانها ناتجا داخليا خاما أرفع من بلدان الجنوب. غير أنها لم توفّق في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب التركيز على المشاريع الخدمية وعلى الاستهلاك وإهمال المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية. كما أن تعويلها المفرط على صادرات النفط جعلها في تبعية لأسواق استهلاك المحروقات ببلدان الشمال.

3- البلدان النامية ذات مؤشر تنمية متوسط:

تضمّ مجموعة البلدان ذات مؤشر تنمية متوسط العدد الأكبر من بلدان الجنوب، ومن ضمنها البلاد التونسية، وهي في موقع وسطي بين البلدان الغنية والبلدان الأقلّ تقدما، حيث تتصف بمقاييس بشرية واقتصادية متوسطة. ويصنف بعضها ضمن القوى الصاعدة نتيجة توفّرها في الاستفادة من العولمة مثل الصين، بفضل اكتساح منتجاتها أسواق العالم ونمو استثماراتها بإفريقيا خاصة. ورغم ما حقّقه من نمو اقتصادي هام باعتبارها خامس قوة اقتصادية في العالم وامتلاكها لاحتياطي هام من العملة الصعبة وتمتّعها حق النفض "الفيتو" في مجلس الأمن، فإنها تظلّ قوة إقليمية آسيوية وقوة اقتصادية بصدد التكون مثل الهند. أما بالقارة الإفريقية فتضطلع جمهورية جنوب إفريقيا بدور القوة الإقليمية.

4. البلدان الأقل تقدما:

تتكوّن من 50 بلدا منها 34 بلدا إفريقيا، مثل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبلدان الساحل الإفريقي وآسيا الجنوبية، وتضمّ 11.5% من سكان العالم. وتتسم بحصيلة تنمية بشرية واقتصادية هزيلة جدا، حيث يقترن ضعف الناتج الداخلي الخام للفرد والفقر ونقص التغذية، بهشاشة الاقتصاد، إذ أنها لا تحقق سوى 1% من الناتج الداخلي الخام العالمي، وترتفع بها نسبة تداين إلى مستويات عالية، مع تذبذب نسبة النمو الاقتصادي، وتبقى مساهمتها في التجارة العالمية ضعيفة جدا، لذلك تتحصل على 93% من إجمالي المساعدات العمومية من أجل التنمية. وتفسر هذه الحصيلة بتعدد العقبات البشرية والاقتصادية والطبيعية.

الخاتمة :

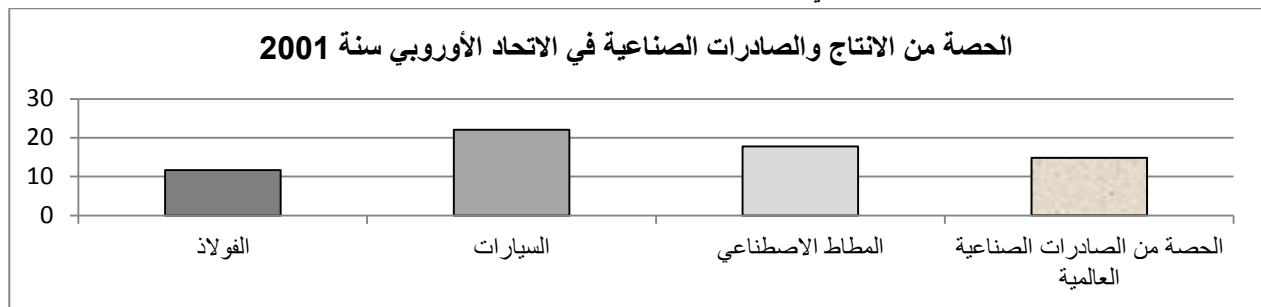
يبدو أن البنية الثنائية للمجال العالمي التي تقسمه إلى عالم متقدم وآخر نام، لم تعد تستوعب التحولات التي شهدتها مختلف الاقطار لاسيما بلدان الجنوب التي فقدت التجانس الذي كانت تتصف به خلال ستينيات القرن الماضي، وتحولت إلى "عولم نامية"، في نفس الوقت الذي غدت فيه مؤشرات بعض اقطارها مشابهة لمؤشرات بعض بلدان الشمال.

التقديم :

تشمل الدراسة أربع وثائق اقتصادية، ثلاثة جداول احصائية ثابتة ونص، تتعلق بالقوة الصناعية للاتحاد الأوروبي. يبرز الجدول الأول تنوع الانتاج الصناعي بالاتحاد الاوروبي ومكانته العالمية سنة 2011، مقتطف من منشورات المنظمة العالمية للتجارة واحصائيات التجارة العالمية 2012 وأوروستات ومصادر اخرى. ويوضح الجدول الثاني ارتفاع قيمة المؤشرات حول السكان والبحث والتطوير بالاتحاد الاوروبي سنة 2010، مقتطف من منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011 وأوروستات. ويبيّن الجدول الثالث موقع مختلف اصناف المؤسسات في الاقتصاد بالاتحاد الاوروبي سنة 2008، وأقتطف من منشورات أوروستات 2011. أما النص فيتناول مسألة إعادة توطن صناعة السيارات الأوروبية ويوضح بعض عواملها ويبرز دور هذه التحولات المجالية في المحافظة على القوة الصناعية. وتطرح مجموع هذه الوثائق مظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي ككتل اقتصادي قوي ضم بصفة تدريجية 27 دولة أوروبية واستناده إلى دعائم بشرية وهيكلية تشهد تحولات مجالية عززت قوة هذا القطب الصناعي العريق. فما هي مظاهر القوة الصناعية؟ وماهي دعائمها البشرية والهيكلية؟ وما هو دور إعادة التوطن في المحافظة على القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي؟

I - مظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي :

1- القوة الانتاجية الصناعية للاتحاد الأوروبي:



- **ضخامة الانتاج** : يمتلك الاتحاد الأوروبي صناعة قوية، رغم تقلص حصتها في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام ورغم الصعوبات التي واجهتها بعض قطاعاتها في ظل احتداد المنافسة الأجنبية، تمكنت من الحفاظ على قوة انتاجية جلية بواتها مكانة بارزة على المستوى العالمي.

- **مكانة عالمية مرموقة للصناعة بالاتحاد الأوروبي**: مكنت ضخامة الانتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي من تبوء مكانة مرموقة عالميا، ويتضح ذلك من خلال احتكار نسب هامة من الانتاج الصناعي العالمي واحتلال مراتب عالمية متقدمة، إذ هيمن الاتحاد الأوروبي على أكثر من 1/5 من الانتاج العالمي للسيارات (22.03%) وساهم بأكثر من 1/10 من الانتاج العالمي للفولاذ سنة 2011 واحتلّ فيهما المرتبة الثانية عالميا، كما استحوذ على 17.75% من الانتاج العالمي للمطاط الاصطناعي سنة 2010.

- **طاقة تصديرية عالية**: تبرز القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي في:

- ارتفاع قيمة صادراته من المنتجات الصناعية، ولئن تميّزت هذه الصادرات بالتنوع، فقد هيمنت عليها منتجات التكنولوجيا العالية ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي سجلت قيمتها 201 مليار يورو (المرتبة الثانية عالميا) سنة 2008.
- أهمية الحصة في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية، إذ يسهم الاتحاد الأوروبي بـ 14.8% في الصادرات الصناعية العالمية، وبعد ذلك طرفا رئيسيا (المرتبة الثانية عالميا) في المبادلات العالمية للمنتجات الصناعية.

← وزن مزايّد للصناعة الأوروبية في المبادلات العالمية رغم تعدد الصعوبات والمنافسة.

2- تنوع الانتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي:

تتميّز القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي بتنوع منتجاتها وتشمل الأجيال الصناعية الثلاثة وقفت في تجاوز صعوباتها والتأقلم مع تطورات السوق العالمية، وبرز ذلك من خلال:

- **صمود صناعات الجيلين الأول والثاني**: رغم الأزمة التي عاشتها، فإنها تمكنت من الصمود أمام المنافسة وحافظت على مكانتها البارزة في الانتاج الصناعي العالمي، سواء بالنسبة إلى:

- **الصناعات القديمة:** نجحت في تجاوز أزمته بفضل إعادة التوطين والهيكلية والاندماج بين الشركات الأوروبية (مثل مؤسسة ارسلور وميتال ستيل)، واحتفظ الاتحاد الأوروبي بمكانته كثاني أكبر منتج للفولاذ في العالم بعد الصين.
- **صناعات الجيل الثاني:** تمكنت من الصمود في وجه المنافسة العالمية المتزايدة وتبرز ضمنها صناعة السيارات بفضل امتلاك الاتحاد الأوروبي شركات عبر قطرية قوية (مجموعة فولسفاغن الألمانية وبيجو - ستروان الفرنسية...)، إلى جانب الصناعات الكيماوية مثل المطاط الاصطناعي، جعلت الاتحاد الأوروبي يستأثر بالمرتبة الثانية عالمياً.

- **بروز صناعات الجيل الثالث:** تحظى صناعات التكنولوجيا العالية بأهمية خاصة، وبفضل برامج البحث المشتركة، نجح الاتحاد الأوروبي في تطويرها، وسجلت فروعها تطوراً مطرداً وخاصة منها الصناعات التكنولوجية الدقيقة مثل التجهيزات الطبية والبصرية والاتصال (سيمانس - نوكيا - اركسن...) والصناعات الجوفضائية (ارياص والصاروخ أريان) تنافس بجديّة الشركات الأمريكية وتتفوق عليها أحياناً. غير أن الاتحاد الأوروبي ما يزال يعاني من تأخر تكنولوجي نسبي مقارنة بمنافسيه (الولايات المتحدة واليابان) في مجال الصناعات الاعلامية والمعلوماتية.

← **الاتحاد الأوروبي قطب صناعي قوي وعريق قادر على التجديد ويحظى بمكانة بارزة على الصعيد العالمي استناداً إلى دعائم هامة ومتنوعة .**

II - الدعام البشرية والهيكلية:

1- الدعام البشرية :

- **سوق استهلاكية ضخمة:** استفادت القوة الصناعية من اتساع القاعدة السكانية باستمرار بفعل التوسّع التدريجي للاتحاد الأوروبي ليتحوّل إلى ثالث قوة بشرية في العالم بأكثر من 1/2 مليار ساكن، يمثلون سوقاً استهلاكية ضخمة بفضل ارتفاع مستوى العيش تبعاً لارتفاع مستوى الدخل (حصّة الفرد من الناتج الداخلي الخام 31737 يورو).

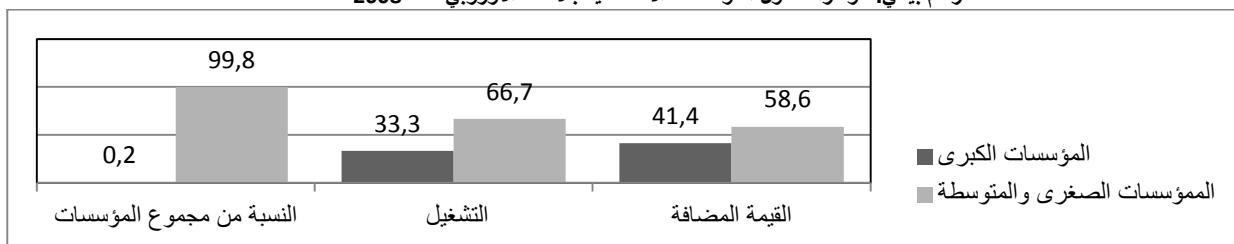
- **يد عاملة عالية التأهيل:** تمثّل البنية السكانية بالاتحاد الأوروبي طاقة إنتاجية عالية، وعلوّة على فرتها، فإنها تحظى بمستوى تأهيل جيد وكفاءة عالية لأهمية التكوين المستمر الذي يشمل حوالي 1/10 السكان بالنسبة للفئة العمرية بين 5 و 64 سنة، وساهمت في الترفيع في القدرة التنافسية للمؤسسات الأوروبية التي استفادت كذلك من الحركية المجالية لليد العاملة وحرية تنقلها.

2- الدعام الهيكلية :

- **دور البحث والتطوير:** يحظى البحث العلمي والتجديد التكنولوجي بمكانة هامة، إذ يستأثر بـ 2% من الناتج الداخلي الخام، تسهم فيه عديد الاطراف كالمؤسسات وهاكل البحث القطرية والمشاركة في اطار البرامج الاطارية للبحث والتطوير منها البرنامج السابع الذي اطلق منذ 2007. وتوج هذا الجهد بنتائج ايجابية تتجلى في ارتفاع حصّة الاتحاد الأوروبي من براءات الاختراع (116 براءة اختراع لكل مليون ساكن سنة 2009). وتركزت مجهودات البحث على القطاعات الاستراتيجية أبرزها تكنولوجيات الاعلام والاتصال قصد تدارك التأخر الذي يعانيه الاتحاد مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

- **دور المؤسسات في بناء القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي:**

رسم بياني: مؤشرات حول المؤسسات الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي سنة 2008



- الشركات عبر القطرية رغم انها لا تمثل سوى 0.2% من مجموع المؤسسات فهي تشغل 33% من النشيطين وتساهم بـ 41.4% من القيمة المضافة، وثبتت مكانتها بفعل عمليات الانصهار (بيجو- سيتروان) والاندماج مع الشركات الأمريكية (كرايسلر - ديمار) واليابانية (سوني - ابركسون)، هذا إلى جانب دورها في أنشطة البحث والتطوير وتنامي استعمالها تكنولوجيات الاعلام والاتصال بما عزز قدرتها التنافسية ودعم حضورها عالمياً.
- أهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تساهم بأكثر من 1/2 القيمة المضافة و 2/3 النشيطين وقد اكسبت الصناعة مرونة عالية في مستوى التشغيل وتستفيد منها المؤسسات الكبرى في اطار المقاولّة الساندة وفي الابتكار والتجديد التكنولوجي .

← **بروز الاتحاد الأوروبي كقوة صناعية عالمية يعمل على المحافظة عليها بإعادة توطين أنشطتها.**

III - دور إعادة التوطن في المحافظة على القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي : مثال صناعة السيارات .

1 - مجالات إعادة التوطن:

- تعدّ قدرة الصناعة الأوروبية على التأقلم مع التغيّر المستمر لشروط المنافسة في السوق العالمية في ظل العولمة، وما ينجّر عنها من انفتاح متزايد على الأسواق العالمية وتساعد المنافسة الأجنبية، من أبرز دعائم قوته الصناعية، وقد تمكّن القطاع الصناعي من إعادة توطين عديد فروع خاصة منها صناعة السيارات داخل الاتحاد أو خارجه، وشملت مجالات إعادة التوطن اتجاهان رئيسيان:
 - القارة الآسيوية وخاصة منها الصين كقوة صاعدة والأقطار الصناعية الجديدة مثل التينيات والنمور الآسيوية وشمل أيضا أقطارا صاعدة غير آسيوية.
 - بلدان أوروبا الشرقية والوسطى التي تمر بفترة انتقال اقتصادي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانضمت العديد منها إلى الاتحاد الأوروبي بعد استكمال المرحلة الثانية من التوسيع الخامس سنة 2007 (بولونيا وتشيكيا وسلوفاكيا).

2 - مزايا إعادة التوطن :

أمام تشبّع سوق أوروبا الغربية واحتداد المنافسة العالمية، مثّلت إعادة التوطن حلاً ناجعاً لتجاوز الصعوبات التي مرّت بها المؤسسات الصناعية الأوروبية خاصة منها صناعة السيارات، وذلك بالاستفادة من:

- الضغط على تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية بالاستفادة من شبكات النقل والمواصلات، ولما تتسم به مجالات إعادة التوطن من وفرة لليد العاملة وانخفاض أجورها سواء بالنسبة إلى البلدان الصاعدة والأقطار الصناعية الجديدة بشرق وجنوب شرق آسيا، أو بالنسبة إلى الأطراف الشرقية والوسطى للاتحاد الأوروبي حيث تنخفض الأجور إلى ثلث ما هي عليه بدول الاتحاد الشمالية والغربية.

- التأقلم مع خصوصيات الطلب المحلي، إذ أكسب إعادة التوطن المنتجات الصناعية الأوروبية قدرة فائقة على التأقلم مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية ومكنت شركات صناعة السيارات مثلاً من النفاذ بسهولة إليها. وأصبحت مجالات التوطن الجديدة تشكّل أسواقاً استهلاكية عريضة بفضل التنامي المستمر للدخل الفردي وتحسن مستوى العيش بها.

- الاستفادة من الجهاز الصناعي الموروث والجوار الجغرافي: استفاد الشركات الصناعية الأوروبية في قطاع صناعات السيارات وغيرها من التقاليد الصناعية المتينة لأقطار أوروبا الوسطى والشرقية والموروثة عن المرحلة الاشتراكية، هذا بالإضافة إلى الجوار الجغرافي بين أقطار أوروبا الشرقية والوسطى وأقطار أوروبا الغربية والذي يسر انضمامها للاتحاد الأوروبي واندماجها فيه.

الخاتمة :

تكمن أهمية الوثائق في إبرازها لمظاهر القوة الصناعية للاتحاد الأوروبي وتوضيح بعض الأسس والدعائم البشرية والهيكلية التي انبنت عليها، وبيان التحوّلات المجالية وإعادة توطين بعض أنشطتها الصناعية - اقتصر فيها على صناعة السيارات - سواء على مستوى المجال العالمي أو الإقليمي. ولئن برهن كل ذلك على قدرة الصناعة الأوروبية على التأقلم مع شروط العولمة والمنافسة، إلا أن ذلك لا يخفي الصعوبات التي تواجه هذا القطاع.